المدرسة المغربية ومسارات التربية على القيم المشتركة

عبد اللطيف المودني

يعد موضوع التربية على القيم[1] في المدرسة، سواء بالنسبة للمغرب، أو لغيره من البلدان الأخرى، انشغالا مستمرا وإشكالية دائمة الراهنية، متجددة المقاربات، متعددة الرؤى ووجهات النظر. لذلك، يقع هذا الموضوع في صلب النقاش العمومي، ويشكل حافزا على إنتاج الخطاب المؤطر للسلوك والمعاملة، وعلى إرساء الآليات الكفيلة بتحويل القيم إلى اقتناع، والتزام، وممارسة. كما أنه شأن يهم بناء المواطن، ويستهدف، ببعده التربوي، الناشئة الصاعدة وأجيال الحاضر والمستقبل. ومن ثم، اندراجه في صميم انشغالات الدولة والمجتمع بمكوناتهما الرسمية وغير الحكومية، ولاسيما المدرسة والجامعة وغيرها من مؤسسات التربية والتكوين، والجمعيات ذات الوظائف التأطيرية، والتربوية، والثقافية، والحقوقية.

تتأطر مقاربة إشكالية التربية على القيم في المدرسة ضمن أربعة مسارات، على الخصوص :

- **المسار الأول،** يتحدد في أن السياسات التعليمية الخاصة بالتربية على القيم، بوصفها إحدى الوظائف الأساس للمدرسة، تظل مدعوة لاستحضار أن القيم، في علاقتها العضوية بسيرورة الواقع البشري وبدينامية المجتمعات، وبتعقد العمليات التربوية الهادفة إلى بناء السلوك، تتسم بكونها متعددة الدلالات، والاستعمالات، مختلفة المرجعيات، والأهداف، وموضوع تعارض وصراع ؛ ذلك أن «القيم هي تفضيلات جماعية يمكن اقتسامها، أو عدم اقتسامها من طرف أشخاص، ومجموعات اجتماعية»[2].

- **المسار الثاني،** يتمثل في أن القيم تتفاعل ضمن منظومات قيمية دائمة التغير، في ارتباط بتطور المجتمع وتحوله، وبتجدد غاياته وخياراته، وتبعا لتجاذبه بين الخصوصية والكونية، بين واقع الممارسات القائمة، وبين ما تحمله القيم من مُثُلٍ تعبر عن الطموح نحو ما ينبغي أن يكون ؛

- **المسار الثالث،** مؤداه أن الرهان على المدرسة في التربية على القيم، ينبع من اقتناع مفاده أن

1- القيم جمع قيمة وتحمل ثلاثة معان على الأقل :
ـ السمة المميزة لشخص أو شيء بناء على تقدير معين ؛
ـ خاصية شخص أو شيء في حد ذاتهما ؛
ـ خاصية شخص أو شيء بالنظر لتجسيد قيمة معينة.
Dictionnaire encyclopédique de l'éducation et de la formation, NATHAN université, Paris 1981, pp 1025, 1026

2- رحمة بورقية وآخرون، ***التقرير التركيبي للبحث الوطني حول القيم، 50 سنة من التنمية البشرية***، RDH50 الرباط 2006 ص 10.

إنجاح المدرسة المغربية يقع في صميم التحديات التي على المغرب رفعها، والحال أن هذا الاقتناع لم يتحول بعد إلى التزام راسخ ومتقاسم على أوسع نطاق. وهو ما تجليه التعبئة الخجولة حول المدرسة المغربية، رغم حجم الرهانات المطروحة عليها[3].

في ارتباط بذلك، يميل الكثيرون إلى تصنيف قضايا التربية والتكوين ضمن خانة الملفات الاجتماعية، بمنظور يجعلها حقلا مليئا بالإكراهات والمشاكل، وليس بوصفها فضاء للإمكانات الخصبة وللمستقبل. هذا، مع أن المؤشرات والدراسات والتجارب الدولية تثبت بأن البلدان التي تمثل اليوم قوى صاعدة، مثل كوريا الجنوبية، وماليزيا، والهند، هي تلك التي استثمرت في الرأسمال البشري، وفي تكوين المواطن المؤهل، المتشبع بقيم المواطنة وبثقافة الحقوق والواجبات ؛ مما مكنها مبكرا، من حسم إصلاح منظوماتها التربوية، وإرساء الآليات اللازمة لملاءمتها المستمرة مع انتظارات المجتمع ومتطلبات العصر.

- **المسار الرابع**، مفاده أن المسؤولية الملقاة على المدرسة في نقل القيم ينبغي ألا تتطابق مع القول بأن الصعوبات التي ما تزال تعترض منظومة التربية والتكوين بالمغرب، ولاسيما في أداء وظيفتها التربوية هي السبب الأصلي والوحيد لكل الممارسات اللامدنية، والظواهر المنافية للمواطنة من قبيل الغش، عدم احترام الأدوار والغير، الإضرار بالممتلكات العامة وبالبيئة، بعض أشكال العنف...، التي تثبت ملاحظة الواقع والعديد من الدراسات تزايد انتشارها في المجتمع، وفي بعض المؤسسات التعليمية[4] ؛ ذلك أن مثل هذه الممارسات والظواهر تجد كثيرا من أسبابها، ليس فقط في الإشكاليات التي تعترض المدرسة، ولكن أيضا في الاختلالات المرتبطة بوظائف بعض بنيات المجتمع، ومؤسساته.

في ضوء هذه المسارات ستتم معالجة إشكالية العلاقة بين القيم والمدرسة، من خلال المحاور الثلاثة التالية :

أولا : محاولة تحديد قيم المدرسة المغربية اليوم

يمكن القول إنه في عالم متغير حامل لوسائط وقيم متعددة[5]، وضمن مجتمع مغربي يشهد تحولات عميقة، وتسعى مؤسساته اليوم إلى المزيد من الاستقلالية، وفي فضاءات تعليمية أضحى تلامذتها يسلكون وفق قيم تتعارض أحيانا مع قيم المنظومة التربوية ؛ فإن المدرسة تعد ذرعا مجتمعيا بالغ الأهمية لصيانة الثوابت الوطنية، ولإذكاء الشعور بالانتماء للأمة، ولنقل القيم المشتركة للمجتمع المغربي ـ المعبر عنها على العموم في مقتضيات الدستور الجديد ـ ولتجسيد تعدد روافد الهوية وثراء الثقافة الوطنية. وتكريس الانفتاح المغربي الدائم على القيم الكونية.

3- المجلس الأعلى للتعليم، ***تقرير 2008 حول حالة منظومة التربية والتكوين وآفاقها، الجزء الأول ؛ إنجاح مدرسة للجميع***، ص : 43.

4- أنظر **أشغال الندوة الوطنية حول المدرسة والسلوك المدني** المنظمة من قبل المجلس الأعلى للتعليم بالرباط في ماي 2007.

5- REZSOHAZY Rudolf **sociologie des valeurs**, Armand Colin 2006, pp. 13-14

من هذا المنظور، فبقدر ما يتعين على المدرسة القيام بدورها المحوري في تعميق الاعتزاز بالذات الوطنية، بقدر ما تقع على عاتقها مهمة تربية الناشئة على احترام الانتماءات الأخرى، في انفتاح مستمر على الغير وعلى القيم الكونية[6].

في المقابل، لا ينبغي لأسئلة الهوية أن ترهن الفضاءات التعليمية والتكوينية، ولا أن تجعل منها مجالا لتصريف التموقعات القائمة خارج تلك الفضاءات[7].

في ارتباط بأسئلة الهوية، وقيمها تظل المدرسة المغربية مدعوة، وهي تستحضر لزوما القيم الوطنية المشتركة المنفتحة على القيم الكونية للإنسانية، التي جاء بها الدستور الجديد 2011، للمزاوجة بين التربية على قيم المواطنة، وقواعد السلوك المدني وحقوق وواجبات الإنسان، واحترام الغير، وعلى فضائل النقاش المتعدد، وإشاعة ثقافة الاجتهاد المثمر، والمنافسة الشفافة، والنزيهة القائمة على الاستحقاق، وبين ترسيخ الممارسة الديموقراطية في فضاءات التربية والتكوين[8] ؛ ذلك أن استمرارية توطيد البناء الديموقراطي بالمغرب، كما أنها تتم عبر الإصلاحات الجارية، فإنها تقع على نخب الغد، التي تمثلها الناشئة المتعلمة اليوم.

ثانيا : المدرسة ومدى اضطلاعها بمهمة التربية على القيم

ستتم معالجة هذا المحور، بالاستناد إلى اعتبارين أساسيين :

- الاعتبار الأول، هدفه تأكيد المشروعية الدائمة لمؤسسات التربية والتكوين في نقل القيم ؛ ذلك أن على المدرسة أن تكون دوما مرآة متجددة لمجتمع يتغير، ولمنظومة قيمية في تحول مستمر. كما أنها في المقام الأول، مرفق عمومي يهم الجميع. هذا، علاوة على كونها ممرا ضروريا لكل الطفلات والأطفال، منذ بلوغ سن التمدرس إلى غاية استيفاء 15 سنة من العمر، أي إتمام التعليم الإلزامي على الأقل ؛ حيث يقضون في فضاءاتها الحيز الأهم من وقتهم وحياتهم.

في ارتباط بذلك، تشكل المدرسة، رغم ما قد يخترق المجتمع من فوارق وتراتبات، الفضاء الذي يمنح فرصة متميزة للعمل على تجسيد أفضل شروط الإنصاف وتكافؤ الفرص، في موازاة مع تشجيع التفوق، والامتياز بناء على الاستحقاق، مع السهر على تكريس قيم المواطنة، وثقافة الحقوق، والواجبات، والحرية، والإبداع، والابتكار ؛ وذلك في إطار اضطلاع المدرسة بمسؤوليتها الدائمة في تكوين المواطن، ضمن نهوضها الطبيعي بوظيفتها التربوية.

من ثم، فالمدرسة ملزمة بتأسيس فعلها التربوي على ترسيخ القيم المتقاسمة للأمة، بعيدا عن القناعات الذاتية للأفراد والمجموعات، بل للفاعلين التربويين أنفسهم. هذا يعني أن مدرسة القيم

6- ***أنظر الميثاق الوطني للتربية والتكوين***، المطبعة الرسمية 2002، ص. 9 و 10.
7- ***رأي المجلس الأعلى للتعليم حول السلوك المدني*** رقم 07/2 الصادر في سنة 2007.
8- MERCKELBACH Stefane, ***définir les valeurs d'un établissement scolaire, www.ordinata.ch***, 2004.

تمر بالضرورة عبر تقاسم الاقتناع، والالتزام بالقيم المشتركة، التي يعهد المجتمع بنقلها للمدرسة[9].

- أما الاعتبار الثاني، فيجليه الانتشار الواسع والسريع لتكنولوجيا الإعلام والاتصال ولاستعمالها، ولاسيما من لدن الناشئة والشباب. معلوم أن هذه التقنيات العصرية تحمل في ثنايا إرسالياتها جملة من القيم والموجهات الأخلاقية ؛ مما يستدعي من المدرسة ملاءمة آليات اشتغالها وطرائق فعلها البيداغوجي، في اتجاه رفع تحدي التنافسية الرقمية، بل والتحكم في تلك التقنيات، والقدرة على حسن توظيفها، بهدف نقل القيم المشتركة بأساليب مقنعة، ومبتكرة.

ثالثا : التربية على القيم : الآليات والصعوبات

تؤدي المدرسة مهمتها في تربية الناشئة والأجيال الصاعدة على القيم بتوظيف جملة من الآليات[10] أهمها أربعة على الخصوص :

- آلية الخطاب، بوصفه آلية لنقل القيم عبر المضامين الدراسية، وبرامج التكوين وأعمال البحث، التي تحمل ضمن إرسالياتها تلك القيم ؛
- آلية القدوة، القائمة على حث المدرسين، والمربين على تقديم مثال بيداغوجي يجسد القيم المستهدفة، من خلال تصرفاتهم، وسلوكاتهم، ومعاملاتهم، في مراعاة للنماذج التي تتيحها المنظومة القيمية المرجعية للمدرسة ؛
- آلية الأنشطة الثقافية والرياضية، الكفيلة بجعل الحياة المدرسية، والجامعية، والتكوينية فضاءات للتشبع بالقيم، وترسيخ ثقافتها ؛
- وأخيرا آليات سير المؤسسات المدرسية، وتدبير مجالسها، وكيفية اشتغالها، التي بإمكانها تقديم نماذج متميزة في المشاركة، والدمقرطة، والشفافية، والنزاهة.

بصرف النظر عن هذه الآليات وغيرها، فإن نقل المدرسة للقيم تعترضه جملة من الصعوبات، تتلخص أهمها في خمسة أساسية :

- **الصعوبة الأولى**، تمثلها إشكالية تقاسم المسؤولية في نقل القيم، وترسيخها ؛ ذلك أن تنمية القيم، إذا كانت مهمة مطروحة بإلحاح على المنظومات التربوية، فإنها تظل مسؤولية متقاسمة تتولاها المدرسة إلى جانب الأسرة، والإعلام، وكذا المؤسسات، والجمعيات ذات الوظائف التربوية والثقافية، والتأطيرية، التي ما فتئت تقوم بدور رائد، وبمبادرات متميزة، من أجل نشر ثقافة القيم المواطنة، مما يستدعي إعطاء الأهمية لإرساء صيغ مؤسساتية مستديمة للشراكة، والتعاقد، والتنسيق، من أجل برامج عمل مشتركة لتنمية القيم، وترسيخها لدى الأجيال الصاعدة ؛

9- OBIN Jean-Pierre, ***les valeurs et l'école***, www.afae.fr, 2009

10- نفس المرجع السابق OBIN Jean-Pierre, ***les valeurs et l'école***, www.afae.fr, 2003

- **الصعوبة الثانية**، تجليها محدودية التجسيد الفعلي للقيم في السلوك والممارسات، في مقابل تضخم الخطاب البيداغوجي الذي يتم إنتاجه حول القيم ؛
- **الصعوبة الثالثة**، تبرز في موسمية البرامج المخصصة للتربية على القيم، في مقابل إشكالية استمرارها، واستدامتها ؛
- **الصعوبة الرابعة**، تمثلها مسألة تدبير التربية على القيم، وذلك بالانتقال بها من التوجيهات التربوية، وبرامج العمل الوطنية والجهوية، إلى قلب الفصول الدراسية، وفضاءات المؤسسات التعليمية، ومن ثم، إلى تحقيق الاقتناع بها، والالتزام بقواعدها، وتجسيدها في السلوك، والمعاملة، والممارسات اليومية لدى كل متعلم ومتعلمة ؛
- **أما الصعوبة الخامسة**، فتتحدد في نقص الأدوات الكفيلة بتتبع الأثر على مستوى بناء السلوك والفعل، وتقويم مؤشرات الانجازية، ولاسيما في مجال التربية على القيم، التي يظل تلمس نتائجها في الممارسات محدودا. كما أن تحقيق أهدافها يندرج في مدى زمني بعيد.

يمكن القول إجمالا، إن المدرسة المغربية التواقة لأن تكون مؤسسة المردودية العالية، والإنصاف، والاستحقاق، واكتساب فضائل السلوك المدني، وقيم المواطنة، وقواعد الممارسة الديمقراطية، مدعوة، ولاسيما في سياق التحولات السوسيوسياسية التي يشهدها المجتمع المغربي اليوم، لمضاعفة الجهود من أجل تحقيق التوازن الضروري بين القيام بوظيفتها في التنشئة على القيم المتقاسمة بين مكونات الأمة[11]، والتربية عليها، وبين مهمتيها المعتادتين في تعليم الكفايات المنهجية والمعرفية، واكتسابها، وفي التأهيل للحياة المهنية.

وهو ما يستدعي المزاوجة الخلاقة بين نقل المعارف، والتكوين الهادف إلى بناء الحكم عليها أي ترسيخ الفكر النقدي، وبين التربية على القيم والتكوين الهادف إلى الحكم على تلك القيم.

11- يفترض أن تستمد قيم المدرسة المغربية اليوم مرجعيتها على الخصوص من الدستور ***الجديد 2011*** وغايات المنظومة الوطنية للتربية والتكوين المحددة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين بوصفه إطارا مرجعيا وطنيا لتجديد بناء المنظومة التربوية وإصلاحها.